المنتجين والمستهلكين بغية تحسين تنفيذ الاتفاقات أو الترتيبات الدولية القائمة المتعلقة بالسلع الأساسية و/أو التفاوض ، حسب الاقتضاء ، على اتفاقات أو ترتيبات أخرى للسلع الأساسية ، وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته السابعة ؛

٨ ـ تحث جميع الأطراف المعنية على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها والعمل على التوصل إلى نهج متوازن للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي بدأت في أثناء الدورة الاستثنائية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، المعقودة في بونتا دل إستي ، أوروغواي ، في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، لضمان أن يؤدي ختامها الناجح إلى مزيد من التوسع والتحرر في تجارة السلع الأساسية ، مع مراعاة معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية ، ومراعاة جميع المبادىء الأخرى الواردة في الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي [١٠٠] ؛

٩ ـ تدرك الحاجة الملحّة لمعالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في نقص حصائل صادرات السلع الأساسية للبلدان النامية وتلاحظ ، في هذا الصدد ، أن ثمة دورة استثنائية لمجلس التجارة والتنمية ستكرس للتمويل التعويضي لهذا النقص ؛

١٠ـ تطلب إلى تلك الدول التي صدقت على الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية أن تسهم في تشغيل حسابي الصندوق المشترك في أقرب وقت ممكن ، تنفيذاً لأحكام الاتفاق بدقة ، وترحب ، في هذا الصدد ، بالتبرعات الهامة المقدمة للحساب الثاني للصندوق المشترك وتعرب عن أملها في أن تأتي مساهمات أخرى ؛

١١ـ تدعو جميع البلدان ، ولاسيما البلدان المصدرة والمستهلكة الرئيسية للسلع الأساسية التي لم تصدق بعد على الاتفاق ، أن تصدق عليه في أقرب وقت ممكن ، مساهمة بذلك في تحسين أحوال الأسواق مما يعود بالنفع على المنتجين والمستهلكين على السواء ؛

١٢ـ تطلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن الاتجاهات والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية ، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية ؛

١٣ـ تقرر أن تدرج مسألة السلع الأساسية في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

(١٠٠) انظر : الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، رسالة " فوكاس " الإخبارية ، العدد ٤١ ، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .

٢١٩/٤٤ ـ تقرير مجلس التجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة [١٠١] ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وإلى الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السابعة المعقودة في جنيف في الفترة من ٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧ [٨٩] ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٨٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ بشأن تقرير مجلس التجارة والتنمية ،

وإذ تلاحظ أن " تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٨٩ " [١٠٢] قد أسهم إسهاماً بنّاءً في نظر مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين ، في الترابط بين مشاكل التجارة وتمويل التنمية ونظام النقد الدولي ، وكذلك في نظر المجلس في مشاكل الديون والتنمية لدى البلدان النامية ،

١ ـ تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين [١٠٣] والجزء الأول من دورته السادسة والثلاثين [١٠٤] ، وتعرب عن تقديرها للروح البنّاءة التي سادت مداولات المجلس الأخيرة ، وتدعو جميع الأطراف إلى إعمال قراراته ومقرراته ؛

٢ ـ ترحب بجهود الحكومات وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتعزيز مداولات مجلس التجارة والتنمية بشأن الترابط بين مشاكل التجارة وتمويل التنمية ونظام النقد الدولي ، وترحب أيضاً بقرار المجلس ٣٧٤ (د ـ ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ [٤٥] بشأن هذا الموضوع ؛

٣ ـ ترحب بالإسهام الكبير الذي قام به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في سبيل البحث عن حل دائم لمشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، كما ترحب أيضاً بقرار مجلس التجارة والتنمية ٣٧٥ (د ـ ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ [٤٥] بشأن مشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية ؛

٤ ـ ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٦٧ (د ـ ٣٥) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ [١٠٥] بشأن النزعة الحمائية والتكيّف الهيكلي ، وتحث الحكومات المعنية على الوفاء بالتزاماتها لوقف النزعة الحمائية وعكس اتجاهها واتخاذ تدابير عملية وسريعة من أجل التكيف الهيكلي تفضي ، بوجه خاص ، إلى توسيع الأسواق للصادرات من المنتجات التي تتمتع أو يمكن أن تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية ؛

(١٠١) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د ـ ٢٧) و ٢/٣١ ألف وباء و ٣/٣٤ .

(١٠٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.D.14 .

(١٠٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/44/15) ، المجلد الأول .

(١٠٤) المرجع نفسه ، المجلد الثاني .

٥ ـ ترحب أيضاً بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٦٨ (د ـ ٣٥) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ [١٠٥] بشأن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع تدفقات التجارة الناشئة عنها ، وتدعو المجلس إلى وضع برنامج لزيادة تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين تلك البلدان ، ولاسيما تجارة الشرق مع الجنوب ، استناداً إلى تحليل وتقييم يجريهما فريق خبراء حكومي دولي معني بالاتجاهات الحالية والمتطورة والعوامل المحتملة المتعلقة بالتجارة فيما بين النظم المختلفة ؛

٦ ـ تلاحظ أن مجلس التجارة والتنمية قد قرر أن ينظر ، في دورة مقبلة ، في آثار الترتيبات الثنائية والتكامل الاقتصادي الإقليمي ، وخاصة تلك التي لها تأثير كبير على التجارة العالمية ، ولاسيما تجارة البلدان النامية وتنميتها ، وتوافق على ضرورة ضمان أن تضفي هذه الخطط الدينامية على التجارة العالمية وتعزز احتمالات التجارة والتنمية بالنسبة للبلدان النامية ؛

٧ ـ تشدد على أنه يتعين في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إيلاء قدر مناسب من الاهتمام لجميع مجالات المفاوضات ، وخاصة تلك التي لها أهمية خاصة بالنسبة لتجارة البلدان النامية وتنميتها ؛

٨ ـ تدعو مجلس التجارة والتنمية إلى الاستمرار في متابعته عن كثب للتطورات والقضايا في جولة أوروغواي التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة ؛

٩ ـ تلاحظ بدء نفاذ الاتفاق المنشىء للصندوق المشترك للسلع الأساسية [٩٩] وشروع الصندوق المشترك في العمل ، وترحب بالمقررات التي اتخذها مجلس إدارة الصندوق المشترك في جلسته السنوية الأولى [١٠٦] ، وتدعو الدول الأعضاء في الصندوق المشترك إلى تقديم الدعم الكامل لعملياته ؛

١٠ ـ تحيط علماً بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٧٧ (د ـ ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ [١٠٥] بشأن الترتيبات والأعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩١ ، بما في ذلك الاتفاق على إجراء مشاورات بشأن مكان عقد الدورة في أمريكا اللاتينية .

الجلسة العامة ٨٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

٤٤/٢٢٠ ـ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٤٢/١٧٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً على مستوى رفيع في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وأيضاً إلى قرارها ٤٣/١٨٦ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تحيط علماً بنتائج اجتماع الخبراء الحكوميين للبلدان المانحة ومؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نمواً المعقود في جنيف في الفترة من ٢٢ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ [١٠٧] بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاجتماعات التحضيرية الأخرى التي عُقدت حتى الآن ،

وإذ تشير إلى أنها قررت عقد دورة واحدة للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً ، بصفته اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، في أوائل عام ١٩٩٠ بغية التحضير للمؤتمر ،

وإذ تكرر طلبها إلى الأمين العام أن يحصل على موارد خارجة عن الميزانية لتمويل نفقات سفر ممثلين اثنين على الأقل من كل بلد من أقل البلدان نمواً لحضور اجتماع الفريق الحكومي الدولي ، وذلك لضمان مشاركة ممثلي تلك البلدان مشاركة فعّالة فيه ،

وإذ تشير إلى مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٨٨/٣٠ المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ [٣١] ، الذي طلب فيه مجلس الإدارة إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم ، بالتشاور الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، بمساعدة أقل البلدان نمواً للتأكد من أنها قادرة على الاشتراك على نحو كامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية ، وفي المؤتمر ذاته ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً [١٠٨] ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار التدهور في الحالة الاجتماعية ـ الاقتصادية العامة لأقل البلدان نمواً ،

١ ـ تؤكد على الأهمية الحاسمة للتحضير الملائم لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، على أن تؤخذ في الاعتبار الأولويات التي ستعرضها أقل البلدان نمواً نفسها ؛

٢ ـ تطلب إلى جميع الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والمتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان التحضير للمؤتمر تحضيراً كافياً ، والمشاركة بصورة فعّالة في الدورة المقبلة للفريق الحكومي الدولي المعني بأقل البلدان نمواً ، فضلاً عن المؤتمر نفسه ، ودعم أقل البلدان نمواً في الاضطلاع بأعمالها التحضيرية ؛

٣ ـ تكرر طلبها إلى جميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أن تقدم ، إن لم تكن قد قامت بذلك بالفعل ، تقارير تتضمن استعراضاً لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير

---

(١٠٥) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الفرع الثاني ـ باء .
(١٠٦) CF/GC/5 ، الفصل الثاني .
(١٠٧) انظر : A/CONF.147/PC/2-TD/B/AC.17/30-A/CONF 147/DR/6 .
(١٠٨) A/44/437 .